حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

بناء الدولة والأمة من منظور النخبة المثقفة العراقية (دراسة سوسيولوجية على عينية من النخبة الشيعية)

علي طاهر ناصر الحمود *

جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

المستخلص

تنطوي مشاريع بناء الدولة والأمة ودراستها في حقل علم الاجتماع السياسي على توجهات نظرية عديدة، اقتصادية وسياسية وثقافية. وبما ان النخبة المثقفة في كل مجتمع تشكل الحلقة الأهم في بناء الأفكار ونقد السلطة، وتوجيه الرأي العام، بما لها ولديها من إمكانيات وأدوات معرفية، فإن دورها يكون حاسما أحيانا في بلدان خرجت للتو من النظام الدكتاتوري نحو نظام ديمقراطي منفتح. ان النخبة المثقفة الشيعية بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣م اخذت على عاتقها نقد السلطات الحاكمة، وتسيير المظاهرات، والمطالبة بإصلاحات لم يتم تسليط الضوء عليها أكاديميا كما ينبغي. ان هذه الدراسة تسعى لفهم منظور النخبة المثقفة الشيعية حيال مشروع بناء الدولة والأمة في العراق. ومن اجل ذلك ومن خلال مقابلات مقننة ومنهج كيفي توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أبرزها عدم حسم المثقفين الشيعة موقفهم من حدود تدخل الدين في الدولة، في الوقت الذي بدوا حادّين حيال كل ما يمتّ بصلة للإسلام السياسي الشيعي. كما ان التشتت والإحباط والتشاؤم بدت سمات غالبة على الحوار مع المثقفين الشيعة، مع اقرارهم بعدم وجود مشروع واضح المعالم للنخبة المثقفة العراقية حيال بناء الدولة والأمة في العراق.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠ .

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يتضمن مشروع بناء الدولة والأمة في العراق غموضا في شكلها التنظيمي وعلاقتها بالمنظومة الثقافية والاجتماعية للبلاد. فمن ناحية **الشكل** يتعلق الغموض بتوجهات البلد نحو الحكم الفدرالي او اللامركزي او المركزي من جهة، والنظام الرئاسي او البرلماني من جهة أخرى. ومن ناحية **المنظومة الثقافية** يتعلق الغموض بالدور المفترض او المتوقع للدين (الاسلام) في التشريعات والتعليمات الحكومية. اما من ناحية **العلاقات الاجتماعية** فالغموض يتعلق بالدور المتوقع للجماعات العراقية القومية والمذهبية والدينية المختلفة في مشروع بناء الدولة والأمة في العراق، لا سيما الجماعة الشيعية بوصفها الجماعة الديموغرافية الاكبر. وإذا كان هذا المشروع بيّنا ضمن الحراك السياسي الموجود في العملية السياسية، فإن موقف النخبة الشيعية (أكاديميين وناشطين ومختصين) يبدو غامضا حيال كل ذلك.

وبقدر ما يبدو الغموض حاضرا في رسم معالم مشروع الدولة والأمة العراقية لا سيما بعد ٢٠٠٣، فإن النخبة المثقفةالشيعية بوصفها نخبة توجه الرأي العام، وتصنع الافكار والمخيال المبتغى لتلك الدولة والأمة، تبدو أكثرغموضا! فمن هي تلك النخبة المثقفة اصلا؟ ولماذا النخبة المثقفة الشيعية دون غيرها؟ وما تصوراتها للدولة العراقية العتيدة؟ وأمتها المتخيلة؟ وما اشتراطات نجاح الاندماج المجتمعي، وتحقيق الكفاءة في الادارة المؤسساتية بوصفهما شرطين لبناء الدولة والأمة العراقية؟

اهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة للكشف عن تصورات النخبة المثقفة الشيعية العراقية في الإجابة عن هذه الاسئلة، فضلا عن البحث عن وجود مشروع ثقافي معارض/مهادن/متماشي مع المشاريع الأخرى السياسية والدينية لبناء الدولة والامة.

أهمية الدراسة:

من الواضح ان الدراسات ذات الطبيعة الميدانية المتعلقة بالشيعة نادرة في الحقول العلمية السوسيولوجية، فيما تبدو ان الدراسات عن النخب المثقفة غير المسيسة وغير الدينية هي الأخرى اقل حضورا في الدراسات الاكاديمية. وبذلك فإن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تكمن في اضافتها النوعية لمكتبات علم الاجتماع السياسي في هذا المجال.

منهجية الدراسة وعينتها:

واعتمدت الدراسة على منهجية استطلاعية وصفية كيفية من خلال اجراء مقابلات شبه مقننة مع نخبة شيعية مختارة.

واجريت المقابلات مع عشرة من النخبة الشيعية الوارد أسماؤهم ادناه، خلال المدة الفاصلة بين ٢٠١٧/١/٥ إلى ٢٠١٧/١/١٨، في بغداد والنجف والديوانية والبصرة.

الجدول (١)
يوضح اسماء المثقفين في هذه الدراسة وصفاتهم

الاسماء	الصفة
أحمد سعداوي	روائي وناشط مدني
أحمد عبد الحسين	شاعر وصحفي وناشط مدني
سعدون محسن ضمد	اعلامي وكاتب
علي وجيه	شاعر واعلامي ومدون
علي عباس خفيف	روائي وعضو نقابة العمال
عبد الحسين الهنين	كاتب وباحث
علي العنبوري	كاتب وناشط مدني
فارس حرّام	رئيس اتحاد الادباء في النجف
لاهاي عبد الحسين	اكاديمية
مازن الزيدي	كاتب وصحفي

النخبة المثقفة:جدل في التعريف والمؤشرات

يشير عالم الاجتماع الامريكي المعاصر (لويس كويزر) في عبارة صادمة ان "المثقفين ورثة الكهنة والانبياء. انهم معنيون بالبحث عن الحقيقة والاحتفاظ بها، وبالقيم الجمعية المقدسة. تلك التي تتحكم بالجماعة والمجتمع والحضارة. المثقف كائن هجين ينتج عملا فنيا او عمليا تظهر التزامه بالبنية، وهو قادر في الوقت ذاته على رؤية المتناقضات والعمل على الدعوة لتهشيمها" (ليكلرك، ٢٠٠٨، ١٩)[١]. وبذلك فإن كويزر يعطي ملامح لصورة ما ينبغي ان يكون عليه المثقف من التزام بالنظام من جهة، والدعوة لتغييره من جهة أخرى. وبذلك يشكل المثقف صورة متناقضة بين مهمته كمهنة عقلية حرة وناقدة من جهة، وموقعه في الانتماء المؤسساتي والهوياتي من جهة ثانية.

ان قيام المثقف في الدفاع عن الرمزيات والقيم والطقوس الجمعية الكونية التي تشكل بمجموعها الثقافة البشرية المعاصرة القائمة على حقوق الانسان، والمواطنة، والحرية، انما هو فعل ينافس رجل الدين في دفاعه عن الرمزيات والعقائد والطقوس التي يدعو اليها. ولعل لعبة التنافس هذه هي التي دعت كويزر إلى إطلاق صفة "الكهنة والانبياء" على المثقف.

وعلى الرغم من ذلك فإن المثقف يدعو للانشقاق الدائم عن البنى والسياقات السائدة من خلال نقده المستمر، وهو من ثمّ مصدر القلق والتوتر الدائم للسلطة أياً كان شكلها دينيا او سياسيا او اجتماعيا (نفسه، ٢٦-٢٧)[٢].

وكل صانع افكار، او رأي، او مشارك في المجال العام يمكن ان يكون مثقفا، لكنه ليس بالضرورة ان يمارس عمل المثقفين. يقول غرامشي في (دفاتر السجن): "كل الناس مثقفون، لكن ليس لهم كلهم ان يؤدوا وظيفة المثقفين في المجتمع" (غرامشي، ١٤)[٣]. فالمثقفون مشروع، وليس اختصاصاً محدداً، وهو رهان لجمع العديد من الاختصاصات، يمكن ان يكون السياسي ورجل الدين والأكاديمي والنشطاء والاعلاميين من ضمنهم. والمثقف بهذا المعنى محترف خطابة في المجال العام، يبذل الجهد في تهشيم الآراء المقولبة ضمن عمل تحليلي عقلي، وهو ايضا يتقن التأثير على الاخرين باستخدام الاعلام ووسائل التواصل والنشر.

وينبغي للمثقف، وفقا لإدوارد سعيد (١٩٩٤) الّا يكوّن طبقة ارستقراطية فكرية معزولة عن الناس، وانما "يحتكم إلى اوسع جمهور ممكن" (سعيد، ١٩٩٤، ١٥) [٤] مكونا جمهورا طبيعيا لا جمهورا تابعا. وهو بذلك يشير إلى خطر ان يتحول المثقف إلى سياسي يستخدم الاساليب نفسها التي تطمح إلى السلطة. وعلى الرغم من تحذيره من الانتماء للسلطة السياسية، يحذر سعيد من مجاراة المثقف للجمهور والانحياز له في كل ما يراه، داعيا إلى ان يكون المثقف مناقِضاً محرجاً وحتى مكدِراً للصفو العام (نفسه، ٢٤)[٥].المثقف ليس صانع تهدئة، ولا خالق اجماع، بل انسان يراهن على حسه النقدي في رفض الصيغ السهلة والافكار المبتذلة والجاهزة والتأكيدات المتملقة لأصحاب السلطة (نفسه، ٣٤)[٦].

ويمكن القول ان المشاركة في الجدل العام، وانتاج المفاهيم، ضمن عمل النشطاء القادة، والأكاديميين، والمختصين في حقولهم المعرفية، يمكن ان تشكل معايير لفرز الانتليجنسيا/النخبة/المثقف المعني ضمن هذه الدراسة.

النخبة المثقفة الشيعية: من هي؟ ولماذا؟

ليست الجماعة الشيعية كتلة متراصّة ومتجانسة. والانتليجنسيا الشيعية بتبع ذلك ليسوا نخبة متجانسة وموحدة. فالشيعة بوصفها جماعة عراقية انثروبولوجية -مثل سائر الجماعات - منقسمة من الناحية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية إلى فئات ارستقراطية تعتمد رأس المال وأخرى وسطى ودنيا. وتنشطر هذه الجماعة إلى تكوينات حضرية وريفية وبدوية. وكذلك تنقسم انتماءات افراد هذه الجماعية إلى احزاب سياسية وتوجهات دينية مختلفة. كما ان ما بعد ٢٠٠٣ شهد انقسام هذه الجماعة إلى داخل وخارج، من حيث معيار التواجد في العراق قبل سقوط النظام الدكتاتوري ببغداد. وكل هذه الفئات يمكن ان تتشظى إلى مصالح لا تنتهي، تحددها الاتجاهات الفردية لكل شخص من اشخاص هذه الجماعة. فليس من الطبيعي اذن اعتبار الشيعة جماعة ذات توجه واحد، او عقل موحّد، او سلوك منسجم، او هدف بعينه. والانتليجنسيا الشيعية ايضا ليسوا من توجه واحد او يمكن تصنيفهم وفقا لهدف بعينه او مسار محدد.

وما اعتبار الشيعية في هذه الدراسة للنخبة الا معيار اثني ثقافي انثروبولوجي وليس معيارا طائفيا مذهبيا. والاثنية هي كل جماعة تشعر او تحدد من قبل الاخرين بوصفها جماعة ذات اهتمامات وصبغة مميزة، وهي بذلك تختلف عن الاعتقاد الفردي والانتماء الاختياري للأشخاص. وبذلك فإن الحديث مع الافراد بوصفهم ذوي انتماء مذهبي شيعي يختلف جذريا عن الحديث معهم بوصفهم ذوي اصول ثقافية انثروبولوجية شيعية. ففي الاول لا يمكن درج العلمانيين، وفي الثاني عكس ذلك، وهو ما درجت عليه هذه الدراسة.

ومن البديهي إن مشروع بناء الدولة والأمة في العراق لا يختص بجماعة ثقافية او نخبة محددة دون النخب الأخرى، كما كان ذلك في اغلب مفاصل التاريخ العراقي المعاصر. لكن ميزة المدة التي اعقبت سقوط النظام الدكتاتوري بعد ٢٠٠٣ هي دخول الشيعة الحاملين لوزر الأغلبية الديمغرافية، العملية السياسية من أوسع ابوابها، ما جعلهم بالضرورة وبمقدار ما لهم من وزن سياسي واجتماعي في البلاد، مسؤولين سياسيا واخلاقيا عما حصل خلال هذه المدة وما يحصل بعدها، دون ان يعني ذلك إخلاء القوميات والاديان والمذاهب والمكونات والنخب المختلفة الأخرى لمسؤولياتها السياسية والاخلاقية التشاركية فيما وصل اليه العراق وامّته، نجاحاً وإخفاقاً.

وقفة نظرية في منظورات بناء الدولة والأمة

"الدولة" بوصفها مفهوماً احتل حيزا كبيرا من المفاهيم السوسيولوجية المتداولة، لكنه بقي لغزا في حدوده وتمثلاته (سكوت، ٢٠٠٩، ١٩٨-٢٠٢) [٧]. فعلى الرغم من ان تجلي الدولة يكمن في مؤسساتها مثل الخدمات المدنية، والمحاكم والشرطة، الا ان وظيفة الدولة في الرفاهية وادارة الاقتصاد، او مدى استخدام القوة القهرية لحفظ النظام، او العلاقة بين السياسة والبيروقراطية اللتين تديران الدولة، وكذلك الادوار وشرعية الدول في عالم متحول ومعولم، كلها تضع علامات استفهام حقيقية امام مفهوم الدولة وتعريفها. لكنه بالإجمال يمكن القول ان الدولة هي: **"كيان سياسي - قانوني معترف به، ضمن بقعة جغرافية محددة، يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه، وان مؤسساته تعمل على التوحيد بينهم"** (الحمود، ٢٠١٧، ٣٥)[٨].

وفي الجانب الاخر، إن الأمة مفهوم ثقافي يشير إلى درجة من التضامن والتماسك بين افراد المجتمع الذين يشتركون بأمور عامة. فالأمة تصور جماعي او تخيل جمعي كما يقول اندرسون (اندرسون، ٢٠٠٩، ٥٢)[٩]. والخيال هنا ليس وهماً، بقدر ما هو اسلوب يمتد إلى الاعمال اليومية، وهو استفتاء يومي كما يشير إلى ذلك رينان (رينان، ٢٠١٢، ص١٥-٥١)[١٠]. والأمة مجموعة او مجموعات تعيش في منطقة واحدة وتتمتع بثقافة واحدة. لكن الأمة ليست عرقاً او اثنية، لأن العرقية تسييس للثقافة. وبذلك يمكن القول ان الأمة: **"ارادة لأفراد يعيشون في بقعة من الأرض، وفي ظل نظام اقتصادي وبعض الرموز الثقافية المشتركة، ونظام سياسي يشعرون من خلاله بأنهم مُمَثَّلون"**(الحمود، ٦٣)[١١].

وبشكل عام تميل الادبيات الامريكية في دراسة (بناء الدولة) و (بناء الأمة) إلى اعتبارهما عملية واحدة، إذ ان التجربة الامريكية الخاصة تعاطت مع دراسات بناء الدولة رديفا لبناء الأمة.

كما ان مسار بناء الدولة والأمة لم يكن مسارا ناجحا في كل مناطق العالم، اذ بات بالإمكان تمييز الفجوة بين الدولة والأمة في البعض من هذه التشكيلات التي سميت بالدول-امم. وبذلك تكون دراسات بناء الدولة والأمة نافعة لهذه البلدان التي تعاني من عدم تكامل البناء والانطباق بين مشروعي الدولة والأمة.

وبالإجمال يمكن الاشارة إلى ان مظاهر تعثر الدولة في العالم الثالث تتجلى في عدة مستويات، من اهمها **المظهر الجغرافي** حيث تميل الدولة إلى الانهيار والتقسيم، كما ان مشاكلها غالبا ما تؤثر وتتأثر بخارج ما يدعى "حدود السيادة". وفي **المظهر السياسي** تميل البنى الضامنة للقانون والنظام في الدولة إلى الانحلال او التحيز لصالح فئة، او جهة، او فرد. اما في **المظهر الوظيفي** فتغيب المؤسسات الممثلة للدولة على المستوى الخارجي، وكذلك الاجهزة القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين في المستوى الداخلي للدولة (الصديقي، ٢٠٠٨، ١٢٩-١٣٠)[١٢].

ولعل كل ذلك يعود في المستوى الجغرافي إلى الحدود المصطنعة إلى حد بعيد، وهي حدود فرضت في الحقبة الاستعمارية، اما في المستويين السياسي والوظيفي فإن تعثر الدولة يعود بدرجة اساس إلى عدم تمثيلها للجماعات والافراد على مستوى الأمة.

وهنا يبرز نعوم تشومسكي الذي ركز على هذا الصنف من الدول، مُطلقاً عليها (الدول الفاشلة). يقول تشومسكي ان من بين الخصائص الاكثر تميزا للدول الفاشلة عن غيرها هي عدم قدرتها أو عدم رغبتها في حماية مواطنيها من العنف. كما ان الحكومات في مثل هذه الدول تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان ام دوليا (تشومسكي، ٢٠٠٧، ٥١)[١٣].

اما فيما يتعلق ببناء الأمة فقد استخدم علماء السياسة الامريكان مفهوم بناء الأمة في توصيف الانطباق والاندماج الواسع بين الدولة والمجتمع، وعاملا من عوامل ولاء المواطن للدولة-الأمة الحديثة.

ويشدد "لابيار" على عنصرين هامين في تشكل الأمة هما: **الوحدة الثقافية**، و**الوحدة الاقتصادية**(لابيار، ١٩٧٤، ٥٥)[١٤].

اما (كاظمي) فكان أكثر تفصيلا في تعريف بناء الأمة ومراحلها، اذ يؤكد ان بناء الأمة عملية تهدف إلى تأمين الاستقرار السياسي في قالب الدولة – امة. وهذه العملية تعتمد ابعادا اربعة: **اولا**: تنمية حس الاندماج مع الدولة ومُثُلها وفلسفتها السياسية. **ثانيا**: توسيع العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الفرعية والثقافات الفرعية في مختلف المناطق. **ثالثا**: الذوبان التدريجي للالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة، واكتساب المثل والقيم الجديدة القائمة على التقبل الاجتماعي للآخر. **رابعا**: تنمية البنى التحتية والمواصلات اللازمة والقوانين الضرورية لتدفق السلع والخدمات بين كافة مناطق الدولة (Kazemi, 2005, 2)[١٥].

ان تأكيد الباحثين المذكورين آنفاً على "الاندماج" يشير إلى اهمية هذا الامر في بناء الأمة. ويهدف الاندماج إلى تأسيس هوية ثقافية مشتركة من خلال دمج الاختلافات في بوتقة واحدة، لتغدو علاقات سليمة، وليس بالضرورة ذوبانها.

النخبة المثقفة الشيعية والموقف نظام الحكم في العراق

انقسمت النخبة الشيعية العراقية في الإجابة عن سؤال: "ما نظام الحكم الافضل للعراق الراهن الذي ينبغي تبنيه يضمن احترام الدين والحريات معا؟". فكان التوجه الابرز متشدداً حيال تدخل الدين في الدولة، رافضا أي شكل من اشكال التسامح معه. وتشير النخب الشيعية المثقفة إلى (النظام العلماني) بوصفه النظام الامثل الذي يضمن الحرية والمساواة في نظام يصون التعدد. وينوه أنصار هذا الرأي إلى ان الأشكال المختلفة لتدخل الدين هي السبب الرئيس في النزاع الحالي في العراق. يقول أحمد عبد الحسين بهذا الصدد: "النظام العلماني وحده القادر على منع الاحتراب وادارة التنوع في العراق". ويتعمد المثقفون ضمن هذا التوجه استخدام مصطلح (النظام العلماني) في حين يستعمل المثقفون ضمن التوجه الثاني مصطلح (النظام المدني)، وهم تلك الفئة من المثقفين الشيعة، الذين اشاروا إلى امكانية وجود دور للدين في الدولة بعناوين مختلفة على ان لا يخل ذلك بفصل الدين عن الدولة. ويشير مازن الزيدي إلى ذلك بالقول: "يمكن ان يكون الدين أحد مصادر التشريع في تنظيم الاحوال الشخصية، لكنه كمعيار للحكم فلا". ولا يتقاطع سعدون محسن ضمد مع هذا الرأي حينما يقول: "الدعوة إلى الدولة المدنية شكل من اشكال العلمانية المرشّقة"، وهو بذلك لا يلغي امكانية وجود دور للدين في الدولة.

وهاتان الرؤيتان المختلفتان في النظر إلى دور الدين في النظام السياسي تشيران إلى تحليل ابعد، اشار لهما عبد الحسين الهنين: "ان الدعوة إلى الدولة المدنية تزييف. فلا يوجد شيء اسمه دولة مدنية مؤصّل لها في الفكر الفلسفي، وانما الدعوة لها هروب من الدعوة إلى دولة علمانية".

وفي الحقيقة ان العراق طوال تاريخه الحديث شهد مواجهات دائمة بين المؤسسة الدينية الشيعية ونظيرتها السياسية. وفي فترات التصالح بين المؤسستين، كانت المؤسسة الدينية تتغاضى فيها عن الحكم، مقابل امتيازات تتمثل بحرية الطقوس وحركة رجال الدين وغير ذلك. وفيما عدا ذلك فإن المؤسسة السياسية اضطرت إلى مواجهة المؤسسة الدينية، وهو ما كلفها الكثير على الصعيدين الاجتماعي والسياسي والشرعي في المجتمع. ولعل لجوء

المؤسسة السياسية إلى تبني الخيار الطائفي السني في التاريخ العراقي يكون أحد اسبابه اضطرار السياسيين لتبني خيار ديني من اجل ضمان الاستمرار في الحكم، اذ لا يمكن حكم العراق من دون دور للدين الذي طالما شكل إحدى دعامات الهوية المجتمعية.

النخبة المثقفة الشيعية ورؤيتها للمشترك الممكن مع الآخر لبناء الدولة/أمة

"ما المشتركات التي على اساسها يقوم بناء دولة تضم الشيعة والسنة والاكراد والاقليات والعلمانيين؟". في الإجابة عن هذا التساؤل انقسمت النخبة الشيعية المثقفة إلى ثلاث فئات: الاولى شديدة التشاؤم حيال ما يمكن ان يكون مشتركا بين العراقيين بمختلف جماعاتهم في الوقت الراهن. ويعبر عن ذلك بصورة صادمة أحمد سعداوي بالقول: "هناك أمم تقاتل بعضها في العراق وليس فصائل سياسية. لا يوجد في المتخيل أمة عراقية. هناك بحث عن فرضية بديلة تشمل أمة شيعية وأمة سنية وأخرى كردية".

اما الفئة الثانية فقد نظرت إلى المشتركات من زاوية ما ينبغي ان يكون، وفقا لتراكم قانوني وثقافي، داعية إلى ان تكون (المواطنة) في تعريفها الدقيق، وتنفيذها الصارم، هي المشترك الاساس المهيمن على كل اشكال الجماعات. ويشير علي خفيف إلى هذا التوجه بالقول: "ان القوانين تعني الجميع، لا جماعة خاصة دون أخرى". ويعزز هذا الرأي قول مازن الزيدي بأن "ضمان المواطنة هي المشترك الاساس لبناء الدولة والأمة".

اما الفئة الثالثة فقد اشارت إلى امكانية بلوغ المشتركات بين الجماعات العراقية المختلفة من خلال جملة من الاجراءات اهمهما الجانبان الاقتصادي والقانوني. تقول لاهاي عبد الحسين بهذا الصدد: " ينبغي تصميم اقتصاد يعتمد التساند بين المحافظات"، فتعميق المصالح الاقتصادية إلى جانب المواطنة، امران اساسيان لتعزيز المشتركات المؤدية لبناء الدولة والامة.

وفي الحقيقة إن أمر البحث في المشتركات القائمة والممكنة يختلط عند المثقفين، فما هو موجود من مشتركات ثقافية واجتماعية مثل الدين واللغة والثقافة الفلكلورية واللهجة والعادات والتقاليد وما إلى ذلك، لم يكن في حسبان المثقف الشيعي العراقي الذي نظر إلى المتخيل والطوباوي بوصفه مثالاً لما ينبغي ان تكون عليه المشتركات المؤدية لبناء الدولة والامة. وبذلك فقد وضع المثقف عينه على مانح هذه المواطنة والقوانين التي تتعامل مع الافراد بوصفهم المجرد عن الانتماءات الفرعية. ونقصد بمانح هذه المواطنة السلطة السياسية، حيث كان التشاؤم في مواجهتها والنجاح في إقناعها واضحا في كلمات النخب الشيعية المثقفة.

النخبة المثقفة الشيعية ورؤيتها لمتطلبات تضامن الجماعات العراقية

استكمالا لعوامل الابتعاد والخلاف، واسباب التقارب والتآلف، كانت الدعوة للمثقف الشيعي لاقتراح ما يحتاجه العراقيون لمزيد من الاندماج بين جماعاتهم المختلفة دينيا ومذهبيا وقوميا وفكريا. وبالمجمل جاءت الإجابات مشتتة في الرؤية لما يمكن ان تؤدي إلى بناء أمة عراقية، لكن الإجابات بمجموعها يمكن ان تكون عناصر متكاملة لبناء الأمة. فالتأكيد على "التزاوج والاقتصاد" من اجل الاندماج بين الجماعات، والدعوة الى إلى "حوار حقيقي يبدد خوف"، بما " يؤدي إلى تقديم اعتذارات تاريخية تقدمها الجماعات لبعضها البعض" هي من جملة تلك العناصر لبناء الأمة.

اما التعليم، والثقافة، والاعلام، واختلاط الطلاب والاساتذة في الجامعات، والتجنيد الالزامي، والسياحة الداخلية والخارجية والتكامل الاقتصادي بين المحافظات، كلها كانت في عين المثقف الشيعي العراقية عناصر أساسية ينبغي العمل عليها لمزيد من الاندماج بين الجماعات العراقية المختلة.

ويلفت أحمد سعداوي الانتباه إلى ان الحل الوحيد لتكوين أمة عراقية من وسط الدعوات لبناء أمم على اسس طائفية وقومية، هو "العمل على الحدود البينية للجماعات. وهذه الحدود تشمل المتمردين على فكرة الجماعة الطائفية والقومية والدينية". وفي السياق ذاته شدد المثقفون الشيعة على أن معيار الاندماج هو رحابة الفضاء العام المتمثل بالشارع والجامعة والإعلام والمؤسسات العامة، بمعنى أن توسعة المجال العام المشترك، يخلق الاندماج.

وبشكل عام فإن ما يمكن الإشارة إليه ان الأمة العراقية برأي الانتليجنسيا الشيعية العراقية، تخلقها وتنظمها وتراقبها الدولة. فمن دون قوانين منظّمة تحقق المساواة والعدالة وتوسّع من المجال العام وتناهض امتلاكه من قبل الجماعات الاقوى، لا يمكن أن تتحرك البنى الثقافية التي يقودها العلمانيون المتمردون على فكرة الجماعات الفرعية من أجل رسم المتخيل للأمة العراقية. وهذا معناه أن العلمانيين لم يعودوا راغبين او قادرين على خلق فكرة رومانسية للأمة، قائمة على إثارة العواطف والبلاغة اللغوية. وإنما يطالب هؤلاء بأن تكون فكرة الدولة والأمة فكرتين مفيدتين لمصلحة الأفراد، وأن الأفراد يكون بإمكانهم تحقيق فائدة مادية مباشرة من الدولة والأمة العراقية تتمثل بحقوق المواطنة.

النخبة المثقفة الشيعية ومعالم المشروع الثقافي لبناء الدولة/الأمة

على الرغم من النقد الواضح للنخبة المثقفة الشيعية حيال الوضع السياسي والمشاريع القائمة لبناء الدولة والامة، فإن السؤال الذي يبقى راسماً: "هل هناك وجود لمعالم مشروع ثقافي عراقي ازاء بناء الدولة والأمة؟". تبدو الإجابات عن هذا التساؤل متقاربة في مضمونها المتشائم، اذ تتراوح بين الإيمان بعدم وجود مشروع ثقافي اصلا مهتم ببناء الدولة والامة، وبوجود مبادرات فردية لنخب عراقية لهذا الصدد.

تقول لاهاي عبد الحسين انه "لدينا اسماء مثقفة لكن ليس طبقة مثقفين. انهم افراد مشتتون ضمن مشروع عام". ويؤيدها في ذلك علي وجيه في أنه "لا يوجد مشروع، وانما هناك محاولات فردية وأحيانا هبّة مثقفين".

وفي المقابل يرى العنبوري ان "ما موجود هو ردود افعال عاطفية أكثر منها مشروعا مؤسسا ثقافيا بنيويا"، يؤيده في ذلك علي خفيف بالقول ان "المثقف العراقي شعبوي وغير فاعل وغير منتج".

ويبدو ان المشروع الثقافي العراقي لبناء الدولة والأمة شرطه الاساس هو العمل الجمعي الممنهج والمؤسَّس وهو ما تفتقده الانتليجنسيا العراقية. كما ان مثل هذا المشروع قد يكون بحاجة إلى أكثر من جهود افراد مترصدين لاتخاذ مواقف ضد الاسلام السياسي الحاكم في العراق، ليكونوا حاملين لإنتاج معرفي يساهم بتكوين الطقوس والرموز والتنظيم الضروري لبناء الدولة والأمة العراقية.

مشاريع بناء الدولة والأمة في العراق، بين التضارب والتكامل

لا يتردد أحد من المثقفين الشيعة في التصريح بأن المشروع السياسي حاكم على المشروع الثقافي (إن وجد) في العراق. ويشير المثقفون في الإجابة عن سؤال: "ايهما حاكم على الآخر؟ السياسي على الثقافي ام العكس؟" إلى ان "من يمتلك المال والسلطة" هو السياسي كما يقول الهنين. كما ان "انتشار الارهاب والعنف دعم موقف السياسي الذي يمارس السلطة المجردة" وفقا للاهاي عبد الحسين. إن ذلك معناه وجود شكل من اشكال عدم تقبل السياسي للرأي وعدم تفاعله مع الثقافة والمثقفين. ولعل هذا الامر يعود لعدم وجود تقاليد ديموقراطية في مجتمع تكثر فيه الأمية، ما يجعل موقف السياسي اقوى دائما من موقف المثقف. وهذا ما جعل "حلم المثقف ان يصبح سياسيا" كما يقول علي وجيه.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اتجاهاً شخّص وجود شكل من اشكال الخشية لدى السياسي من المثقف. يقول فارس حرام: "منذ بدء الاحتجاجات عام ٢٠١١ تبدلت صورة المثقف، وبدأ يكسب ثقة الناس، وأصبح بمكانة مكافئة للسياسيين". ويشير سعدون محسن ضمد بهذا الصدد ايضا "لا أحد من السياسيين اليوم يستهين بالمثقف. انهم يخافون سوط وصوت المثقفين".

وفي مقابل الاتجاه الذي يرى تقابل المثقف مع السياسي، وصراعه الدائم، هناك رؤية أخرى بدت حالمة بعض الشيء. يشير العنبوري إلى ذلك بالقول "ان السياسي والمثقف أحدهما يكمل الآخر". فالعلاقة ينبغي ان تبنى على اساس التكامل بين المشاريع الثقافية ونظيراتها السياسية، بدلا من علاقة الابتزاز او التبعية او العداء الدائم بين المثقف والسياسي ضمن عملية بناء الدولة والأمة العراقية.

ومن الواضح أن الاحزاب والشخصيات الاسلامية الشيعية والسنية هي الأقوى على صعيد العملية السياسية الجارية في العراق. فهل يرى المثقف ان بإمكانه إقامة مشتركات مع الاسلام السياسي لبناء الدولة والأمة العراقية؟، على اعتبار ان هذا المشروع بحاجة لتحالف مجتمعي وسياسي واسع، يحقق اجماعا وطنيا. في الإجابة عن هذا التساؤل بدت النخبة الشيعية شديدة الانقسام بشأن ذلك، إلى ثلاث فئات اساسية: الاولى رفضت بقوة إقامة أي مشتركات او حوار مع الاسلام السياسي، مناهضين وجود أي مشروع يمكن ان يضمهم إلى جانب المثقفين. تقول لاهاي عبد الحسين عن ذلك ان "المثقف والسياسي يسيران بخطى متوازية، ولا لقاء بينهما ما دام الاسلام السياسي لا يريد الخروج من عباءة الدين بوصفه المرجعية النهائية في الإدارة والحكم". ويعزز ذلك علي وجيه بقوله ان "الاسلام السياسي لا يؤمن بالحدود السياسية المعروفة. انه يؤمن بعمق شيعي في إيران، أو سني في السعودية او مصر. وهذا الإيمان يفتت الأوطان حدودا وسيادة".

اما الفئة الثانية فقد بدت أقل تشددا من الاولى في الدعوة إلى شكل من اشكال التنازل للطرفين لصالح مشروع وطني لبناء الدولة والأمة. يقول الهنين بهذا الشأن انه "يمكن ان تكون هناك علاقة متكاملة بين الطرفين شرط تنازل كل طرف لصالح الاخر". اما أحمد عبد الحسين فأشار إلى ان إقامة مثل هذه العلاقة المتكاملة "ممكن، لكن ليس مع كل أطراف الاسلام السياسي، وانما ذلك الاسلام السياسي الذي لا يمكن بعد ان نعتبره جزءا من السلطة الحالية".

في حين بدت الفئة الثالثة والاخيرة محبطة من إقامة أي مشتركات لا في الوقت الراهن ولا في المستقبل. يشير إلى ذلك مازن الزيدي بالقول "لا يمكن الحديث عن بوادر تقارب" ويعزز هذا الرأي فارس حرام بأن "الاسلام السياسي إذا تخلى عن خطوطه الحمراء، سيكون اتجاها ليبراليا مفتوحا، وهذا صعب. فهو لا يمكن الا ان يكون مرشدا دينيا، وهو بذلك مقدس وفوق النقد. والدولة بوجوده تترهل".

وبشكل عام يمكن القول ان النزاع الاساس هو بين المثقف الشيعي والاسلام السياسي، حيث ان عداءً واضحاً يميز العلاقة بينهما في العراق.

ويدرك الاسلام السياسي في العراق الثقل الرمزي للتيارات المدنية والعلمانية، اذ ان الانفتاح الاعلامي وقنوات التواصل الاجتماعي والاتجاه الدولي لحماية الحقوق المدنية والانسان ليس في صالح التيارات الدينية.

كما ان تورط السياسيين الاسلاميين بملفات الفساد والجرائم المختلفة طيلة السنوات التي اعقبت سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣، جعلتهم بموقف المدافع والمتنازل عن كثير مما يؤشر على انه مبادئ دينية صارمة، منها تنازلهم او صمتهم او عجزهم عن البوح بالدعوة إلى إقامة دولة دينية. وكذلك تنازلهم او صمتهم او عجزهم عن تغيير القوانين والتعليمات

والتقاليد غير الدينية المنتشرة في الشارع العراقي منها السفور، والاحوال الشخصية، وشرب الكحول والمعاملات الربوية وغير ذلك. حتى ان كثيرا من الاحزاب السياسية الاسلامية تجاهر بدعوتها لدولة مدنية وانحيازها للعلمانيين، كما سجلت الاحداث طيلة السنوات السابقة من حكمهم. وهذا لا ينفي بالطبع ان الاسلام السياسي سيبقى داعما للمظاهر الدينية وطقوسها، وفرض القوانين الاسلامية كلما أمكن ذلك.

النخبة المثقفة الشيعية والموقف من المرجعية الدينية

يتبع شيعة العراق العديد من المرجعيات الدينية في العراق وخارجه. لكن مرجعية السيد علي السيستاني تمثل المرجعية الاعلى والاكثر شعبية وتأثيرا في الاوساط الشيعية العراقية. وخرج السيستاني بعد ٢٠٠٣ من عزلته في مدينة النجف الاشرف بخطاب حافظ فيه على "مسافة التوجيه" مع السياسيين.

ويشير مجمل خطابات السيستاني التي يصدرها على شكل بيانات وفتاوى او خطابات يلقيها ممثلوه إلى أن الدولة الصالحة هي تلك التي تضمن المساواة بين المواطنين وتحترم التعددية والتنوع، وتقرّ بحقوق الأقليات، وتلتزم بمبدأ الانتخابات والتداول السلمي للسلطة (الخفاف، ٢٠١٠، ٦٠ و ٧٣ و ٩٦ و ٩٨-١٠٠ و ١٢٥)[١٦]. ويرفض السيستاني اي شكل من اشكال الهيمنة الطائفية او النظام السياسي المستند إلى الطائفية والعرقية (نفسه، ١٢٥)[١٧]، ويؤمن ان تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية ممكن من خلال الرجوع إلى صناديق الاقتراع (نفسه ٩٨-١٠٠)[١٨]. ويبدو ان ذلك مشروط بظروف داخلية أمنية وسياسية، وإقليميه لم تتوفر حتى كتابة هذه السطور بالرغم من بعض المحاولات هنا وهناك.

ويرفض السيستاني تساوقاً مع رؤيته الفقهية، اي دور مباشر لرجال الدين في الجوانب الادارية والتنفيذية، داعيا اياهم إلى الاقتصار على الارشاد والتوجيه العام (نفسه، ١٤ و ٢٠ و ٣٠ و ٥١ و ٩٥)[١٩].

ويصرّ السيستاني على دور الحكومة في حفظ الامن، رافضا اي دور للمليشيات او المؤسسات الموازية لعمل الدولة (نفسه، ٤٨ و ٤٩ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٣ و ٧٦)[٢٠] حتى إن كان ذلك بقيادة رجال الدين او من اجل تحقيق اغراض تعجز الدولة او تتغافل عن تحقيقها (نفسه، ١٢٣)[٢١].

ان ممارسات السيستاني تطورت لتشمل تفاصيل دقيقة في المجتمع والساحة السياسية – (وهو ما قد يراه البعض تجاوزا للدور المرسوم للفقيه في منظومة السيستاني الفكرية والتي تتحدد بالنصح والارشاد والتوجيه العام) -. وقد نجح السيستاني في البعض من هذه التدخلات كتلك التي تتعلق بطلبه من حزب الدعوة الإسلامية تغيير مرشحه لرئاسة الوزراء عام ٢٠١٤، او فتواه التاريخية بالجهاد ضد داعش بعد احتلالها الموصل (الموقع الرسمي للسيستاني)[٢٢]، فيما لم يلقَ عدد آخر من توجيهاته الاهتمام من قبل المتصدين للقرار السياسي، منها ما يتعلق بطلبه الغاء عطلة السبت (الخفاف، ١٣٣)[٢٣]، أو الغاء الامتيازات والرواتب التقاعدية للمسؤولين (الموقع الرسمي للعتبة الحسينية)[٢٤]، او تغيير موعد امتحانات الصفوف المنتهية لتزامنها مع شهر رمضان، او اجراء اصلاحات شاملة، او مكافحة الفساد.

ان مجمل رؤى المرجعية الدينية العليا في العراق بات مدار اهتمام النخبة المثقفة الشيعية، لا سيما بعد موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي بدأت في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٥. وتقيّم النخب الشيعية المثقفة عاليا مواقف المرجعية. ويشير فارس حرام بهذا الصدد إلى ان "طريقة تعامل المرجعية مع الدولة هي بالضبط ما تدعو اليه النخبة" مضيفا

ان "رسالة المرجعية هي الترويج للمؤسسة الدينية في دولة غير دينية". ويؤيد سعدون محسن ضمد هذا الرأي بالقول ان "كل تدخلات المرجعية كانت جيدة، فلم نرصد لها موقفا داعما لما تقوم به قوى الاسلام السياسي عند منعها للحريات او المظاهرات او الخمور او حتى القوانين ذات الطابع الديني مثل قانون الاحوال الشخصية الجعفري". ولم يذهب مازن الزيدي بعيدا ايضا حينما يشير إلى ان "تدخلات المرجعية حافظت على وحدة العراق، ومنعت الصراع الطائفي ان يتوسع لمديات ابعد".

ولا ينبغي بالطبع اغفال رأي آخر لبعض المثقفين الشيعة وإن كانوا اقلية، حيث اشاروا إلى ان أي تدخل للمرجعية في الشأن السياسي يعد خطيئة. يقول علي خفيف ان "المرجعية اساءت لبناء الدولة، وكان عليها الابتعاد كليا عن هذا المشروع".

وعلى الرغم من ذلك، وبشكل عام يقيم النخبة الشيعية المثقفة عاليا مواقف المرجعية الدينية،مدركين ان الدور الذي تريده المؤسسة الدينية الشيعية هو بناء سياسي لا يقمع الآخر، وان يكون غير ممانع لحرية تلك المؤسسة في ممارسة دورها (الفاتيكاني) في العراق والعالم.

ويسجل المثقفون بإيجابية موقف المرجعية الدينية من إيران والتحالف الشيعي الحاكم المدعوم من إيران. يقول الهنين ان "المرجعية ندمت على دعمها تحالف الاسلاميين الشيعة"، فيما اشار علي وجيه إلى ان "المرجعية وقفت بوضوح بوجه الطبقة السياسية التابعة لإيران".

لكن المثقفين سجلوا ايضا على المرجعية الشيعية عدم تصديها لتمدد الطقوس الدينية في المجال العام. تقول لاهاي عبد الحسين ان "المرجعية لم تتطرق لقضايا الاصلاح الديني مثل العزاء الحسيني، والمشي والتطبير".

وعن امكانية وجود مشتركات بين المرجعية الدينية والمثقفين ضمن مشروع لبناء الدولة والأمة العراقية، كان رهان الانتليجنسيا الشيعية واضحا في دعوة مرجعية السيستاني لبناء دولة مدنية بوصفها المشترك الابرز التي يمكن البناء عليه للمثل هذه الدولة. يقول مازن الزيدي بهذا الصدد: "المرجعية لا تمتلك طموحا سياسيا وهي إلى جانب المثقفين لا يؤمنون بولاية الفقيه. وهذا هو الحد الادنى من المشتركات بينهما".

وهذا لم يلغ اشارة بعض من المثقفين الشيعة ايضا إلى صعوبة ايجاد مشتركات بين الانتليجنسيا والمرجعية، رغم مواقف الاخيرة الداعمة للدولة المدنية. يقول علي العنبوري انه "لا يمكن ايجاد مشتركات مع المرجعية لأنها تخشى رعويتها المعنوية للجمهور". كما ان لاهاي عبد الحسين تسجل نقطة بدت جوهرية في ان "دعوة المؤسسة الدينة للدولة المدنية انما مرجعيتها الاساس الهية وليست دنيوية، وهذه مشكلة بحد ذاتها".

ويمكن القول ان الانتليجنسيا الشيعية لا تمانع بشكل عام ما يمكن تسميته بـ "علمانية مرشّقة" تدير دقة امور البلاد، وهذه العلمانية تعطي حرية ما للمؤسسة الدينية في عملها، وتسمح بما يمكن من تدخل للدين في بعض الامور المتمثلة بالأحوال الشخصية، وهوية الدولة، بحدودها الدنيا. وذلك مشروط ايضا باستمرار دعم المرجعية للدولة المدنية، وعدم انحيازها طائفيا او سياسيا لصالح جهة دون أخرى، مما يخلّ بهذا التفاهم النسبي المتفق عليه ضمنيا بين الانتليجنسيا الشيعية والمرجعية الدينية في النجف الاشرف.

النخبة المثقفة الشيعية والموقف من الدستور العراقي الدائم

في الحديث عن الدستور العراقي الدائم، بوصفه الحاضن الاساس لبناء الدولة وتصور الأمة، يبدو ان لدى المثقف الشيعي مواقف متضاربة منه. فعند السؤال: "هل تمكّن الدستور من خلق مواطنة متساوية بين جميع العراقيين؟" انقسمت النخبة الشيعية إلى ثلاث فئات متباينة: الاولى اعترضت على النص الدستوري بوصفه جزءً من المشكلة التي تعاني منها

المواطنة العراقية. فالدستور العراقي برأي هذه الفئة مليء بالألغام والأخطاء المؤدية إلى تصور العراقيين بطريقة غير متساوية. يقول علي خفيف: ان "الدستور في المادة الاولى صنفت الناس إلى اسلاميين وغير اسلاميين. والمادة ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها صنفت الناس وفقا لقومياتهم. والمادة ١١٠ التي اجازت للمحافظات والاقاليم التصرف بالثروات النفطية خلقت عدم مساواة اقتصادية بين الناس. الدستور بصورته الحالية ملغوم وصانع نزاعات".

اما الفئة الثانية فعلى النقيض من الفئة الاولى تماما، رأت في النص الدستوري منطلقا مهما لخلق مواطنة. لكن هذه الفئة من النخب الشيعية تؤكد على ان السياسيين لم ينفذوا الدستور، او انهم أوّلوه بما هو لصالحهم. يشير إلى ذلك فارس حرام بقوله ان "الدستور كنص حاول ان يكون نموذجيا، رغم بعض الاشكاليات، لا سيما تفسير الآداب العامةوالكتلة الاكبر والمادة الاولى المتعلقة بعدم تعارض القوانين مع مبادئ الديمقراطية وثوابت الأحكام الدينية. المشكلة في الاعراف السياسية التي نشأت بعد ذلك، والتي افرغت الدستور من محتواه". ويؤكد مازن الزيدي في هذا السياق ايضا ان "الدستور الحالي يحمل بذرة لدولة مواطنة، لكن هناك عقبتين امام تنفيذه، الاولى الفقرة الاولى في الدستور، والثانية تنفيذ المواد الدستورية من قبل السياسيين".

وتبدو الفئة الثالثة غير مكترثة كثيرا بالنص الدستوري بقدر اهتمامها بشعور العراقيين أنفسهم بأنهم مواطنون في دولة. يقول أحمد سعداوي "ليس مهما ان يحمل الدستور مواد تتعلق بالمواطنة، فلا يوجد شعور بأهمية المواطنة اصلا لدى الناس. هناك ٣ امم مختلفة شيعية وسنية وكردية لم تعلن استقلالها بعد. فما الجدوى من التفكير بالمواطنة؟ ببساطة انها غير مفيدة لهم حاليا".

وبالمحصلة تبدو آراء الانتليجنسيا الشيعية محتجة على السلوك السياسي صاحب القرار في تنفيذ مواد الدستور. فلا يوجد بعد معبّر سياسي يمثل من هو يدعو إلى المواطنة ويسوّقها للعراقيين، فما موجود يعبّر عن فئويات طائفية وقومية، ولا يوجد من يدعو حقيقة إلى المواطنة المتساوية للعراقيين. بعبارة أخرى ان بضاعة المظلوميات الاثنية تبدو أكثر رواجا من الدعوة للمواطنة التي تبدو رومانسية في عراق الراهن.

النخبة المثقفة الشيعية ورؤيتها للمناهج الدراسية في المراحل الاولية

تعد المناهج الدراسية، لا سيما الإنسانية منها في المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية حاضنة تربوية مهمة في انتاج الاجيال المؤمنة بالعراق دولة وأمة. لكن ما هو رأي المثقفين الشيعة حيال المناهج الدراسية التي صممت بعد ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالدين والتاريخ والتربية الوطنية؟

في الإجابة عن هذا السؤال اتفق المثقفون الشيعة بالإجماع على ضرورة الغاء مناهج الدين من المدارس العراقية بوصفها منتجة للانقسام الطائفي والديني بين العراقيين. يقول الهنين "انا مع الغاء مادة الاسلامية وايضا حذف التاريخ المثير للخلاف".

وتضمنت إجابات المثقفين ايضا اعتقادهم بعدم وجود خطاب واضح في المناهج الدراسية يعالج مسائل التعددية والمساواة بين العراقيين. يشير إلى ذلك أحمد سعداوي بالقول "المناهج الدراسية كلها تلفيقية. ولا يوجد فيها تصور واضح للوطن". ويضيف إلى ذلك علي العنبوري ان "الوطن لا يُعَلّم، انه يحتاج إلى مؤسسات تربط المواطن به، وليس تلقينه عاطفيا للأطفال".

وعن مناهج التاريخ يقول علي خفيف انها "تتضمن تاريخا مزورا ومشوها، والجيل الجديد سيواجه حياته وفقا لانتمائه الطائفي والقومي". ويؤيد ذلك أحمد عبد الحسين ان "استحضار الخلافات التاريخية يشكل كارثة في مناهج التاريخ".

وبدا المثقفون كذلك حسّاسين تجاه موقف المدرّس في فرض قناعاته على الطلاب خلافا لما هو مطلوب منه قانونيا وانسانيا. كما ان المناهج الدراسية برأي الكثير من النخبة الشيعية تبدو جزء يسيرا من المشكلة إذا ما اخذ بالحسبان دور الاعلام وخطابات المجال العام في العراق حيال مسألة التعددية والمواطنة والمساواة. يشير إلى ذلك علي وجيه بقوله "خطاب المناهج مهما كان مطالبا بالمساواة والتعددية فهو ضعيف تجاه خطاب المدرس او المدرسة الذين في احيان كثيرة يضخون خطاب التفرقة، وايضا خطاب الاعلام الذي يضخ يوميا خطابات الكراهية".

صورة الهوية الوطنية العراقية لدى النخبة المثقفة الشيعية

ان بناء الهوية الوطنية غالبا ما يكون بحاجة إلى التعريف بالـ(نحن) والـ(هم). لكن من هو الآخر بالنسبة للعراق-العراقي؟ في الإجابة عن هذا التساؤل أجمع المثقفون الشيعة على عدم ضرورة وجود الآخر بوصفه عدوا للعراق. تشير إلى ذلك لاهاي عبد الحسين ان "الآخر الايديولوجي مثل إيران واسرائيل تآكل في اذهان العراقيين والساسة إلى حد كبير". ويشير المثقفون إلى ضرورة الاهتمام بالإجماع الوطني الداخلي بوصفه صانعا للهوية الجامعة وعدم صناعة عدو وهمي مفترض. يشير إلى هذا المعنى أحمد عبد الحسين ان "منبع الهوية ينبغي ان يكون داخليا ومنزوع الاشواك بحيث لا يعاديه الاخرون". ويوافقه في ذلك مازن الزيدي في الاشارة إلى ان "الضمانات القانونية التي تضمن حياة كريمة للمواطنين هي التي يمكن ان تصنع هوية جامعة". ويضيف إلى ذلك فارس حرام بأن "الآخر بالنسبة للعراق هو من يريد تخريب مشروع الدولة ويهدد استقرار المجتمع".

وتميز سعدون محسن ضمد بدعوته الجماعات العراقية إلى فرز نفسها عن الامتدادات الاقليمية. يقول بهذا الصدد "الاصل في الهوية ان تكون هناك حدود واضحة. على الشيعي العراقي ان يميز نفسه عن نظيره الايراني، كما ان على السني العراقي ان يميز نفسه عن نظيره في الدول العربية".

وبالمحصلة فإن المثقفين الشيعة يميلون إلى اعطاء صفة حيادية للآخر العدو للعراق. فإعطاء صفة ايديولوجية للآخر (مثل علماني، إيران، العرب، اسرائيل الخ) محفوف بمخاطر لم تخف عن اعين الانتليجنسيا الشيعية. وبذلك أكد المثقفون على ضرورة الاهتمام بالجامع الداخلي لا بما يجمع خارجيا وهميا في عالم قائم على التبادل والتعامل وفقا للمصالح المتبادلة.

الاستنتاجات:

١. لم يحسم المثقفون الشيعة موقفهم من حدود تدخل الدين في الدولة، ففي الوقت الذي يرفض البعض منهم رفضا قاطعا أي تدخل للدين في الدولة، فإن البعض الآخر يميل الى النظر الى الدين بوصفه فاعلا ينبغي التعامل معه بحدود معينة.

٢. غالبا ما يرتّب المثقفون الشيعة مواقفهم وفقا لأفعال الاسلام السياسي الشيعي الحاكم في العراق حاليا، ويبدو ان المثقفين حادّون في التصدي لكل ما يمتّ الى الاسلام السياسي بصلة، اذ بدا أحيانا ان مواقف المثقفين ردود أفعال عاطفية نفسية.

٣. يشعر قطاع واسع من المثقفين الشيعة بالقرب من مواقف المرجعية الداعمة لشكل من أشكال الدولة المدنية العصرية، على النقيض من الاسلام السياسي.

٤. ان رصدا سريعا وفاحصا لمواقف الانتليجنسيا الشيعية يمكن ان يعطي الانطباع بأن **المثقف الشيعي ينافس السياسيين على سلطتهم**، فهو يسعى الى السلطة رغم خشيته منها. وفي الوقت نفسه فإن **المثقف الشيعي منافس لرجال الدين على جمهورهم**. فهو يقرّ في أعماقه بالخلاف الجذري مع رجال الدين الا انه يرى نفسه مضطرا للاصطفاف الى جانبهم في احيان كثيرة خوفا وهربا ومناهضة للإسلام السياسي في اغلب الاحيان.

٥. التشتت والإحباط والتشاؤم بدت سمات غالبة على حوارات ومواقف المثقفين، الذين غالبا ما حللوا الاوضاع في العراق من زاوية ما ينبغي ان تكون، لا من منظار ما هي في الواقع، ومعالجاتها الممكنة. وبذلك طغى الخطاب السوداوي المعارض والمناهض للسياسيين على حوارات النخبة المثقفة الشيعية.

٦. يقرّ المثقفون الشيعة بعدم وجود مشروع واضح المعالم للانتليجنسيا العراقية يوضّح موقفهم حيال بناء الدولة والأمة الا فيما يتعلق ببعض البديهيات، وهو ربما نتيجة عدم وجود تقاليد راسخة للعمل الجمعي لدى المثقفين حتى الان.

٧. أكدت النخبة المثقفة الشيعية على ان المشروعين الثقافي والاقتصادي هما الأهم الى جانب العناصر الاخرى، يمكن ان يؤديان بالنهاية الى اندماج الجماعات العراقية المتنوعة. وهذان المشروعان قلما أثارا انتباه الطبقة السياسية الحاكمة منذ ٢٠٠٣ كما تشير الوقائع.

٨. ترى النخبة المثقفة الشيعية العراقية ضرورة الغاء مادة التربية الدينية من المدارس، واعادة كتابة مناهج التاريخ والمناهج الانسانية الاخرى وفقا لرؤية واضحة للوطن والمواطن، وتسمح باندماج الجماعات العراقية، وتقر بالتعددية والحرية وحقوق الانسان.

٩. يدعو المثقفون الشيعة الى الاهتمام بالهوية الجامعة داخليا، من خلال الاهتمام بالجوانب القانونية والخدمية والاقتصادية للمواطنين، وهم بذلك رفضوا صناعة عدو ايديولوجي للعراق. فالهوية برأيهم محصلة للسياسات الداخلية، وليست معطى ينتجه الخوف من العدو او وهم وجوده.

****

سيرة ذاتية مختصرة للانتليجنسيا الشيعية الوارد اسماؤهم في الدراسة:

أحمد سعداوي: روائي وشاعر لديه ثلاث مجاميع شعرية، وأربع روايات، وكاتب صحفي وناشط مدني.

أحمد عبد الحسين: شاعر وكاتب وناشط مدني. لديه مقالات واعمدة صحفية تتناول تجديد الخطاب الديني والسياسي.

سعدون محسن ضمد: اعلامي وكاتب لديه مؤلفات: "اوثان القديسين"، و"حكاية الثلاث كلمات الساحرات" و"مدونات الضمير أنا" و"هتك الأسرار، تحولات فكرية في العلاقة بين الدين والمقدس".

علي وجيه: شاعر واعلامي ومدون.

علي عباس خفيف: روائي وقاص وعضو نقابة العمال- مؤلف في الوطنية والفدرالية والقضايا السياسية.

عبد الحسين الهنين: مؤلف كتابي "بناء الدولة" و "آراء في مستقبل الدولة". رئيس منظمة تواصل لبحوث التنمية.

علي العنبوري: كاتب في صحف عراقية متعددة. رئيس مشروع الجمهورية الرابعة. منسق الشبكة الافرواسيوية للدولة المدنية. مدير منظمة عراق ٢٠٢٠.

فارس حرام: شاعر وكاتب. ناشط مدني. رئيس اتحاد الادباء والكتاب في النجف.

لاهاي عبد الحسين: اكاديمية مختصة بعلم الاجتماع. كاتبة عمود صحفي. لديها العديد من المؤلفات في السوسيولوجا.

. مازن الزيدي: كاتب وصحفي. مدير تحرير صحيفة المدى. مهتم بالنقد الديني والفكر السياسي.

Abstract

State and nation building from the perspective of the Iraqi intelligentsia (A sociological study in kind from the Shiite elite)

By Ali Taher Nasser Al-Hamoud

State-building and nation-building projects in the field of political sociology involve many theoretical approaches, economic, political and cultural. As the educated elite in every society is the most important link in building ideas, criticizing power, and directing public opinion, with its potentials and knowledge tools, its role is sometimes crucial in countries emerging from the dictatorial system towards an open democratic system. After the fall of the Saddam regime in 2003, the Shiite intelligentsia was forced to criticize the ruling authorities, conduct demonstrations, and demand reforms that were not properly highlighted academically. This study seeks to understand the perspective of the educated Shiite elite on the project of building the state and the nation in Iraq. For this reason, and through structured interviews and qualitative methodology, the study reached a number of results, most notably the failure of the Shiite intellectuals to resolve their position on the limits of religion interference in the state, at the time they began sharp on everything related to Shiite political Islam. Disagreement, frustration and pessimism have been dominant features of dialogue with Shiite intellectuals, acknowledging that there is no clear-cut project for Iraq's educated elite to build a nation-state in Iraq.

الهوامش

[١]- جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين**، ترجمة: د. جورج كتوره، (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٨)، ص١٩.

[٢]- المصدر نفسه، ص٢٦-٢٧.

[٣]- أنطونيو غرامشي، دفاتر السجن، ترجمة: عادل غنيم، (بيروت، دار المستقبل العربي)، ص١٤.

[٤]- ادوارد سعيد، **صور المثقف**، ترجمة: غسان غصن، (بيروت، دار النهار، ١٩٩٤)، ص١٥.

[٥]- المصدر نفسه، ص٢٤-٢٩.

[٦]- المصدر نفسه، ص٣٧.

[٧]- جون سكوت (تحرير)، **علم الاجتماع: المفاهيم الاساسية**، ترجمة محمد عثمان، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٩٨-٢٠٢.

[٨]- علي طاهر الحمود، شيعية العراق وبناء الدولة والأمة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٥. أطروحة منشورة تحت عنوان: **(جمرة الحكم: شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد ٢٠٠٣)**، (بيروت، دار الرافدين ومركز دراسات الكوفة، ٢٠١٧)، ص ٣٥.

[٩]- بندكت اندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، (بيروت، شركة قدمس، ٢٠٠٩)، ص٥٢.

[١٠]- ارنست رينان، **ما الأمة؟**، (طهران، اكاه، ٢٠١٢)، ص١٥-٥١.

[١١]- علي طاهر الحمود، مصدر سابق، ص ٦٣.

[١٢]- سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة**، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص١٢٩-١٣٠.

[١٣]- نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧)، ص٥١.

[١٤]- جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة: الياس حنا الياس، (بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص٥٥.

[١٥]- Ali-Asghar Kazemi,''**The Dilemma of Nationbuilding in Post-Sadam Iraq**'', Journal of Law and Politics,Tehran,2005, Islamic Azad University,Science and Research Campus, Vol.1, no.2.

[١٦]- حامد الخفاف (إعداد)، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني دام ظله في المسألة العراقية**، (دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠)، ط٢، الوثيقة رقم ٣١ ص٦٠، والوثيقة رقم ٣٩ ص٧٣، والوثيقة رقم ٥٢ ص٩٦، الوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠، والوثيقة رقم ٦٨ ص١٢٥.

[١٧]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٨ ص١١٠.

[١٨]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠.

[١٩]- المصدر نفسه، ص١٤ وص٢٠ وص٣٠، والوثيقة رقم ٢٥ ص٥١، والوثيقة رقم ٥٢ ص٩٥، الوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠.

[٢٠]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٣ ص٤٨، والوثيقة رقم ٢٤ ص٤٩، والوثيقة رقم ٣٣ ص٦٤، والوثيقة رقم ٣٦ ص٦٩، والوثيقة رقم ٣٩ ص٧٣، والوثيقة رقم ٤٠ ص٧٦،

[٢١]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٦٧ ص١٢٣.

[٢٢]- ينظر الموقع الرسمي للسيستاني على الرابط:
http://www.sistani.org/arabic/archive/24918/ .

[٢٣]- حامد الخفاف (إعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم٧٦ ص١٣٣.

[٢٤]- نص مكتوب لخطبة صلاة الجمعة في كربلاء يوم ٢٠١٤\٢\١٧ والتي القاها الشيخ مهدي الكربلائي وكيل السيد السيستاني والتي نشرها الموقع الرسمي للعتبة الحسينية على الرابط:
http://imamhussain.org/fri/82vie.html
وتناولته وكالات الانباء المختلفة نذكر منها:
http://ar.aswataliraq.info/(S(t2qyoibxaazwzgavohvegy45))/Default1.aspx?page=article_page&id=327738 و http://www.elaph.com/Web/news/2014/2/874951.html